

آفاق سوسولوجية لدور مجالس المصالحة الوطنية في دعم وحدة النسيج الاجتماعي (المجتمع الليبي أنموذجًا).

أ.د. سالم إبراهيم بن عمران

أ.د. حسين سالم مرجين

الهيئة الليبية للبحث العلمي

الهيئة الليبية للبحث العلمي

ليبيا - طرابلس

salmabenomran1983@gmail.com

mrginhussein@yahoo.com

Sociological prospects for the role of the National Reconciliation Councils in supporting the unity of the social fabric.

(Libyan society as a model)

A.Salma Benomran

Prof.Hussein Mrgin

Libyan Authority for Scientific Research- Libya, Tripoli

ملخص: يسعى هذا البحث إلى الكشف عن الدور المأمول لمجالس المصالحة الوطنية في إعادة الاعتبار لمنظومة العلاقات والروابط الاجتماعية في المجتمع الليبي، حيث اعتمد الباحثان على منهجية الأنثروبولوجيا المروية، وعلى المنهج التاريخي والملاحظة السوسولوجية، والمقابلات المعمقة، إضافة إلى التراكم المعرفي عن المجتمع الليبي، وينطلق هذا البحث من كون المجالس المصالحة الوطنية ساهمت في تجسير التفرقة، والانقسام ما بين أبناء المجتمع الواحد، والمحافظة

على وحدة النسيج الاجتماعي، حيث كان لها دور في حلّ بعض الخلافات والصراعات المجتمعية، وكان هدفها الأساس حماية وتأكيد وحدة النسيج الاجتماعي، كما يهدف هذا البحث إلى توضيح أهم الركائز التي يعتمد عليها عمل مجالس المصالحة في المجتمع، وكذلك التعرف على أهم العراقيل والتحديات التي تُواجه مجالس المصالحة في أداء أهدافها الوطنية، وتحديد أهم السبل لدعم دور مجالس المصالحة في تعزيز وحدة النسيج الاجتماعي، ويحاول هذا البحث أيضًا لفت انتباه المسؤولين في الدولة الليبية إلى الحاجة لوجود إرادة سياسية حقيقية لدعم مبادرات تلك المجالس، كما توصل البحث إلى الحاجة لوجود مؤسسات دولة قوية وفاعلة، والبحث عن حلول جذرية لإشكالية انتشار السلاح والجماعات المسلحة، والحاجة أيضًا إلى وجود تشريعات تدعو وتعزز المصالحة الوطنية، وتفعيل دور وسائط التنشئة الاجتماعية في تعزيز وحدة النسيج الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية - المجتمع الليبي - مجالس المصالحة - النسيج الاجتماعي - آفاق سوسولوجية.

Abstract: This research seeks to uncover the hoped-for role of national reconciliation councils in rehabilitating the system of social relations and ties in Libyan society, as the two researchers relied on the methodology of narrated anthropology, on the historical method, sociological observation, and in-depth interviews, in addition to the accumulation of knowledge about the Libyan society, and this research starts The fact that the national reconciliation councils contributed to bridging the division and division between members of the same community, and preserving the unity of the social fabric, as they had a role in resolving some societal disputes and conflicts, and their primary goal was to protect and confirm the unity of the social fabric, This research also aims to clarify the most important pillars on which the work of reconciliation councils depends in society, as well as to identify the most important obstacles and challenges that reconciliation councils face in the performance of their national goals, and to identify the most important ways to support the role of reconciliation councils in strengthening the unity of the social fabric. This research also tries to draw attention to The attention of Libyan state officials to the need

for a real political will to support the initiatives of these councils. The research also concluded the need for strong and effective state institutions, and the search for radical solutions to the problem of arms proliferation and armed groups, and the need for legislation that calls for and promotes national reconciliation, and activates the role of mediators. Socialization in strengthening the unity of the social fabric.

Keywords: National Reconciliation - Libyan society - Reconciliation councils- The social fabric- Sociological prospects.

01- مقدمة

بعد مرور حوالي تسعة سنوات على الحراك المجتمعي في ليبيا-مع بدايات العام 2011م- لا يزال يطفو على سطح المشهد المجتمعي ظاهرة تمزق النسيج الاجتماعي؛ التي كان لها انعكاسات سلبية على السلم الأهلي، والعيش المشترك والتسامح بين أبناء المجتمع الواحد، بالرغم من أن تلك الظاهرة لم تكن وليدة ذلك الحراك، إنما ساهمت سنوات حكم النظام السياسي السابق في تأصيل ذلك التمزق الاجتماعي؛ فالحراك المجتمعي أدى إلى إسقاط النظام السياسي في ليبيا، وكان من تداعيات ذلك السقوط بروز أزمات عديدة، أهمها انتشار السلاح، وتأسيس عدد من الجماعات المسلحة، مما أسهم في إنتاج واقعًا مجتمعيًا جديدًا اتسم بانتشار الصراعات والانشقاقات القبلية والمناطقية، التي أدت إلى زعزعة شبكات العلاقات والروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد، فأضعفت هذه التغييرات وحدة النسيج الاجتماعي .

وفي ظل هذه الظروف - الصراعات والانشقاقات - برز دور مجالس المصالحة الوطنية في السعي نحو تجسير التفرقة، والانقسام ما بين أبناء المجتمع الواحد، والمحافظة على وحدة النسيج الاجتماعي، حيث كان لها دور في حلّ بعض الخلافات والصراعات المجتمعية، وظهرت أيضًا العديد من اتفاقيات المصالحة بين القبائل والمناطق الليبية، والتي كان هدفها الأساس حماية وتأكيد وحدة النسيج الاجتماعي، إلا أنه ظهرت أيضًا العديد من العراقيل والتحديات الداخلية

والخارجية التي حالت دون إنجاز جهود مجالس المصالحة وتنفيذ اتفاقياتها ومبادراتها، بالتالي فالأمر بحاجة إلى البحث والدراسة، بغية فهم طبيعة تلك المجالس، ومعرفة آليات عملها، والبحث عن العراقيل والتحديات التي تواجهها، والكشف عن جوانبها الإيجابية في دعم وتعزيز وحدة النسيج الاجتماعي.

02- إشكالية البحث:

تتركز إشكالية البحث في الانطلاق من فرضية ترى أنه مع سقوط النظام السياسي السابق (القدافي) وانتهيار مؤسسات الدولة، أهمها مؤسستي الشرطة والجيش، بدأت تطفو على سطح المجتمع عدد من الصراعات والانشقاقات المجتمعية، جُأها متعلق بمسألتي تحقيق المكاسب، والاستئثار بالسلطة؛ مما هدّد وحدة النسيج الاجتماعي في المجتمع الليبي، وتزامن ذلك مع خلل أو ضعف وظيفي في نسق السلطة الحاكمة، وعدم مقدرتها على فرض إرادتها على أطراف الصراع، وبشكل خاص القبائل والمناطق المنتصرة، فبرزت الانشقاقات والصراعات المجتمعية، كظاهرة التهجير القسري للقبائل والمناطق المنهزمة، ومع استمرار حالات الصراعات والانشقاقات المجتمعية، وضعف السلطة تارةً، وعجزها تارةً أخرى، تعاضم على السطح المجتمعي مجالس المصالحة الوطنية؛ وهي نتاج البناء الاجتماعي الموجود في المجتمع الليبي المبني على القرابة والنسب؛ - فهما يشكلان الرابطان الأساسيان للنظام الاجتماعي في ليبيا - كما ترى هذه الفرضية أيضًا بأن تلك مجالس المصالحة الوطنية - أمرًا ثابتًا وراسخًا تاريخيًا في المنظومة الاجتماعية في المجتمع الليبي بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي الحاكم في ليبيا سواء أكان باشاوي، أم ملكي، أم جمهوري، أم جماهيري، حيث أصبح لهذه المجالس الاجتماعية مع مرور الوقت دينامية تتأقلم مع أيّ تغيير سياسي حاصل في ليبيا، مما يجعلها تعبر عن ثقافة المجتمع التي تحدد من خلالها منطلقات تنظيم المجتمع، ويجعلها في بعض الأحيان تعبر عن ذكرائه الجمعية، ونظم مصالحه، وإدارة الشأن العام من مجال صراع والانشقاق إلى مجال المصالحة، كما ترتبط هذه المجالس بالمكون الديني، ولذلك لقدرة الدين على التأثير في نفوس،

وعقول أفراد المجتمع، وبشكل خاص في وقت الأزمات، وبالتالي ستم الاستعانة بالاقتراب المؤسسي لهذه المجالس وذلك بغية فهم وتحليل طبيعتها.

03-تساؤلات البحث:

عمومًا فإن هذه الورقة تنطلق من تساؤل رئيس وهو:

- لماذا أخفقت جُلّ مجالس المصالحة الوطنية في تنفيذ اتفاقيات المصالحة؛ بالرغم من كون تلك المبادرات قامت بدور مهم في فضّ النزاعات والخلافات القبلية والمناطقية، وحماية وتعزيز وحدة النسيج الاجتماعي بين أبناء المجتمع الواحد؟

كما أن هذا التساؤل يدفعنا بالضرورة للتطرق إلى مجموعة من المواضيع التي نعتقد بأنها قادرة على طرح عدد إضافي من الأسئلة، والتي سوف تجعل موضوع الورقة ذو جدية، وأن ذلك ربما سيزيل العتمة المضروبة حول عملية الإخفاق في الالتزام بتنفيذ اتفاقيات المصالحة، وأهم تلك التساؤلات هي:

1- ما طبيعة مجالس المصالحة في المجتمع الليبي؟

2- ما العوامل التي أثّرت في طبيعة وتكوين مجالس المصالحة، وشكّلت تصوراتها ورسمت فضاءاتها في المجتمع الليبي؟

3- ما العراقيل والتحديات التي تواجه مجالس المصالحة في تحقيق دعم وتعزيز وحدة النسيج الاجتماعي؟

4- ما السبل المقترحة للارتقاء بدور مجالس المصالحة في دعم وتعزيز وحدة النسيج الاجتماعي؟

04-أهداف البحث:

بشكل عام فإن هذه الورقة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في الآتي:

1- توضيح أهم الركائز التي يعتمد عليها عمل مجالس المصالحة في المجتمع.

2- تحديد طبيعة عمل مجالس المصالحة في نشر قيم التسامح والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع الليبي.

3- تأصيل مبدأ المصالحة في بناء الدولة وبيان فاعليته بين مكونات المجتمع.

4- التعرف على أهم العراقيل والتحديات التي تُواجه مجالس المصالحة في أداء أهدافها الوطنية.

5- تحديد أهم السبل لدعم دور مجالس المصالحة في تعزيز وحدة النسيج الاجتماعي.

05-أهمية البحث :

تبرز أهمية هذه الورقة إلى كونها تبحث عن الدور المأمول لمجالس المصالحة الوطنية في إعادة الاعتبار لمنظومة العلاقات والروابط الاجتماعية في المجتمع الليبي بعد بروز صراعات وانشقاقات القبيلة بعد سقوط النظام السياسي 2011م، كما تعد دعوة لمراجعة وتقييم دور مجالس المصالحة دون انتقاص جهد أحد، وتحاول أيضًا لفت انتباه المسؤولين في الدولة الليبية إلى الحاجة لوجود إرادة سياسية حقيقية لدعم مبادرات تلك المجالس، وعلاوةً على ذلك، فإن هذا الجهد البحثي ربما سَيُتيح عنه الخروج ببعض المقترحات والمسارات التي تُسهم في تشجيع وتحفيز أدوار مجالس المصالحة والقائمين عليها بما يراعي خصوصية المجتمع الليبي.

06-المنهجية :

في ضوء الإشكالية المطروحة كان لزامًا القيام بعدد من الخطوات والإجراءات المنهجية أهمها:

أ- اللجوء إلى بعض المحطات التاريخية المهمة لمعرفة دور مجالس المصالحة، ومسألة الصراعات والانشقاقات المجتمعية، وهو ما يفيد في التحليل السوسولوجي التاريخي.

ب- استخدام مفهوم المصالحة الوطنية للدلالة على نبذ الممارسات التي تتسم بالعنف والقمع والاضطهاد بين أبناء الوطن الواحد، حيث تقوم بها بعض القبائل والمناطق المنتصرة في المجتمع، مما يهدّد وحدة النسيج الاجتماعي، والسعي إلى إحلال مفاهيم الصفح، والتسامح، والعدالة، والقبول بالآخر، والاعتراف بالأخطاء، وعدم تكرارها، وهي بذلك تعني تجاوز مرحلة الصراعات والانشقاقات المجتمعية إلى مرحلة تأصيل الاحساس بالانتماء إلى ليبيا الوطن، وبما يُوقظ علاقة القبائل بمجتمعها، ويحزّنها نحو حماية وتعزيز بناء النسيج الاجتماعي بين أبناء المجتمع الواحد.

ج- الاعتماد على عدد من وثائق واتفاقيات المصالحة الوطنية التي تم إبرامها وتوقيعها خلال مرحلة ما بعد 2011م، إضافةً إلى إجراء عدد من المقابلات مع عدد من مسؤولي المصالحة الوطنية.

د- اعتمد الباحثان على منهجية الأنثروبولوجيا المروية، وعلى المنهج التاريخي والملاحظة السوسولوجية، والمقابلات المعمقة، إضافةً إلى التراكم المعرفي عن المجتمع الليبي.

وكما نوّد التنويه إلى وجود إشكالية واجهت الباحثان؛ وهي شخّ المراجع والأدبيات حول الموضوع، والذي يمكن أن نبرره كونها تأتي ضمن الواقع المسكوت عنه، بالتالي يتجنبها أو يتجاهلها جُلُّ البُحاث،

وسيتّم تقسيم الورقة العلمية إلى أربعة مباحث رئيسة، سُنحاول من خلالها الولوج إلى إجابات للتساؤلات المطروحة، والمباحث هي:

- المبحث الأول: طبيعة مجالس المصالحة في المجتمع الليبي.
- المبحث الثاني: أهم العوامل التي أثّرت في طبيعة وتكوين مجالس المصالحة، وشكّلت تصوراتها ورسمت فضاءاتها في المجتمع الليبي.
- المبحث الثالث: أهم العراقيل والتحديات التي تواجه مجالس المصالحة في تحقيق دعم وتعزيز وحدة النسيج الاجتماعي.
- المبحث الرابع: أهم السُبل المقترحة للارتقاء بدور مجالس المصالحة في دعم وتعزيز وحدة النسيج الاجتماعي.

07-المبحث الأول: طبيعة مجالس المصالحة في المجتمع الليبي:

شهد المجتمع الليبي حراك مجتمعي العام 2011م، أدى إلى سقوط النظام السياسي، فكشف الحراك المجتمعي بنية المجتمع الليبي وجعله مكشوفًا في العراء، فأصبح هناك صراعات وانشاقات مجتمعية ما بين قبائل منتصرة وأخرى مهزومة - مؤيدة للنظام السابق - ويرى الباحثان بأن تداعيات ذلك الانقسام عزّزها عدد من العوامل أهمها، ضعف الحكومات التي تولت مسؤولية إدارة الدولة وعدم قدرتها على مواجهة القبائل المنتصرة في مرحلة ما بعد 2011م،

إضافةً إلى انتشار السلاح، فأدى كل ذلك إلى زعزعة شبكات العلاقات المجتمعية بين أفراد المجتمع الواحد، فأضعفت واهتزت وحدة وبناء النسيج الاجتماعي، فتصدّر المشهد كما وذكرنا سابقاً مجالس المصالحة الوطنية.

إننا نعتقد بأن فهم الكثير من المسائل المرتبطة بمجالس المصالحة الوطنية لا يمكن فهمها بمعزل عن طبيعة المجتمع الليبي، كما أنه لا يمكن فهم طبيعة أيّ مجتمع دون الرجوع إلى تاريخه، فابن خلدون يقول: فهم الحاضر لا يتم إلا في ضوء فهم الماضي، بالتالي فإننا نعتقد بأن اكتشاف الدلائل والمضامين التاريخية سيؤدي إلى فهم أفضل لطبيعة المجتمع، ومن ثم سيساعد على فهم ميكانيزما عمل مجالس المصالحة الوطنية، وبشكل عام يمكن رصد عدد من المحطات التاريخية ذات العلاقة بدور تلك المجالس في المجتمع الليبي، وهي:

* كان وصول أحمد القرمانلي إلى سدة الحكم في ليبيا سنة 1711م، بعد مرحلة من الانقسامات والصراعات على الحكم (محمود أحمد أبوصوة، 2012، ص479)، حيث ما كان ليتحقق له ذلك لولا نصره مجالس المصالحة الوطنية التي لعبت دوراً مهماً في حصوله على المبايعات من قبل الأهالي.

* وفي سنة 1752م تمكّنت مجالس المصالحة الوطنية من ردع مجموعة من المسلحين أوردوا الانقلاب على حكم محمد القرمانلي بعدما قتلوا شيخ البلد، وثلاثة أو أربعة من أعيان مدينة طرابلس، حيث خرجت مجموعات من الأهالي يهتفون باسم الباشا، مما أدى إلى هروب الانقلابيين (إتوري روسي، 1991، ص349-350).

* وفي سنة 1767م جرت حرب أهلية في ليبيا بين قبائل أولاد سليمان، وقبائل الفرجان الداوون وعندما حاولت الحكومة آنذاك التدخل لإعادة الاستقرار كان النزاع قد فُضّ بسبب تدخل مجالس المصالحة الوطنية، وخلال نفس الفترة قامت قبائل أولاد سليمان بقيادة سيف النصر بمهاجمة معسكر حاكم مصراتة رمضان الأدغم، ولكن بفضل شيوخ المرابطين - أولاد أبوسيف - تمّ الوصول إلى صلح (رودلفو ميكاكي، ب.ت، ص99 ، 103).

* وجرت حرب أهلية أخرى في سنة 1792م، بعد الصراع على السلطة بين أبناء علي القرماني في حينها أرسلت مجالس المصالحة الوطنية بعرائض إلى الدولة العثمانية من أجل مطالبة السلطان العثماني - خليفة المسلمين - بإرسال جنوده لإقرار النظام وإعادة الطمأنينة والأمان للبلاد (رودلفو ميكاكي، ب.ت، ص119).

* في سنة 1827م استعان يوسف القرماني بنفوذ شيوخ قبائل أولاد أبوسيف في تهدئة القلاقل الحاصلة في منطقة الجبل الغربي (إتوري روسي، 1991، ص399).

* ونتيجة لضعف الدولة القرمانية في سنة 1831م ظهرت مؤشرات الحرب الأهلية حيث دخلت قبائل أولاد سليمان بقيادة سيف النصر في صراع مع الدولة القرمانية، وفي حينها تدخلت مجالس المصالحة من قبائل أولاد أبوسيف لعقد صلح بين قبائل أولاد سليمان والحكومة القرمانية (رودلفو ميكاكي، ب.ت، ص231-232).

* بعد دخول إيطاليا إلى ليبيا سنة 1911م، وهزيمتها في معركة القرضابية سنة 1915م، بدأت سلسلة من الحروب الأهلية في المجتمع الليبي، بسبب الصراع على الموارد الاقتصادية، والاستثمار بالسلطة وأهمها الحرب الأهلية بين مصراتة وترهونة سنة 1916م (الطاهر الزاوي، 2004، ص249-250)، وفي سنة 1920م اندلعت حرب أهلية أخرى في منطقة الجبل الغربي، بين الزنتان والرجبان من جهة، وقبائل جادو، ويفرن ونالوت وكاباو من جهة أخرى، حيث تشكلت لجان أو مجالس مصالحة وطنية من عدد من القبائل الليبية لنزع فتيل تلك الحروب (الطاهر الزاوي، 2004، ص288-289).

* وخلال العهد الملكي 1951-1969م كان لمجالس المصالحة الوطنية دور في الشأن العام، فتمّ تأصيل هذا الدور من خلال استحداث مجلس للشيوخ ضمن السلطة التشريعية، وذلك إلى جانب مجلس النواب، حيث يقوم الملك باختيار أعضاء هذا المجلس من أهم الشخصيات في القبائل المؤثرة في المجتمع، وقام هذا المجلس بدور مهم في العديد من الأحداث والاحتجاجات الحاصلة في المجتمع، مثل: أحداث يناير 1964م، فعندما عجز النظام الملكي آنذاك عن مواجهة تلك الاحتجاجات لجأ إلى مجالس المصالحة الوطنية التي يُمثّلها مجلس الشيوخ لإنهاء

الحالة الاحتجاجية وإخماد انتفاضة الطلاب والعمال ضد الحكم الملكي(حسين سالم مرجين، 2018، ص50).

* خلال فترة حكم القذافي 1969-2011م، بالرغم من استخدام النظام السياسي لممارسات اتسمت بدرجة عالية من العنف، إلا أن ذلك لم يمنع النظام من الالتجاء إلى مجالس المصالحة الاجتماعية في معالجة عدد من الأزمات، والمشاكل المجتمعية، باعتبارها إحدى مرتكزات حماية النظام، ووصل الأمر إلى تأسيس مجالس اجتماعية للمصالحة، تحت مسمى القيادات الشعبية الاجتماعية، وهي أشبه بشبكات تضامنت اجتماعية، ومارست هذه المجالس الضغوط على بعض القبائل من أجل تأكيد دعمها ومساندتها لرأس السلطة، وذلك لمنع حدوث أي احتجاجات مجتمعية(حسين سالم مرجين، 2018، ص 50)، كما لعبت دورًا مهمًا خلال الحراك المجتمعي في سنة 2011م، حيث طرحت مبادرات تدعو إلى رفض الخروج على السلطة، كما دعت القبائل الليبية إلى تعزيز وحدة النسيج الاجتماعي من خلال لم شمل الليبيين تحت مظلة النظام السياسي.

وسنكتفي بهذه المحطات حيث لا نريد أن نحشو هذا المحور بمزيد من الأمثلة والشواهد التاريخية، وبشكل عام فإننا إذا أمعنا التفكير في ملامح تلك المحطات التاريخية، فسوف يتكشف لنا سريعًا واقع تلك المجالس الاجتماعية - مجالس المصالحة -، ونستطيع من ثم الفهم والإلمام بطبيعتها، ويُمكن تسجيل عدد من الملاحظات أهمها:

* يلوح شبه إجماع حول تلازم مفهوم المصالحة الوطنية مع دخول المجتمع في أي حالة حرب سواء أكانت أهلية أم عدوان خارجي، حيث تنطلق أفكار المصالحة من أهمية المحافظة على وحدة النسيج الاجتماعي.

* ساهمت سنوات حكم النظام الملكي، وكذلك حكم نظام القذافي في تأصيل دور مجالس المصالحة في المجتمع الليبي، حيث تمكنت تلك الأنظمة من توظيف - مجالس المصالحة الوطنية بما يُحافظ، ويحمي، ويُدافع، ويُعزز بقاء واستمرار السلطة.

* وبالتالي فإن مجالس المصالحة الوطنية لا تُشكل أيّ تهديد للسلطة؛ لأنها ليست بديلاً عنها، ولا منافساً لها، وهذا هو مردّ قبولها لدى الأنظمة السياسية السابقة، فهي دائماً خاضعة وداعمة، ومساندة لتلك الأنظمة.

* ويمكن اعتبار مجالس المصالحة الوطنية شكل من التضامانات الاجتماعية الآلية البدائية، فهي ليست جديدة على المجتمع الليبي، أو تمّ فرضها من قبل النظم السياسية الحاكمة، وإنما هي نتاج البناء الاجتماعي للمجتمع، القائم على صلات القرابة والنسب.

* إن استمرار وجود مجالس المصالحة الوطنية في المجتمع الليبي عبر حقبة تاريخية مختلفة جعلها تُشكل جزء من ثقافته السياسية، وقد ساهمت في طرح عدد من المبادرات التي تدعو إلى نبذ العنف والصراع ونشر قيم التسامح وثقافة الحوار، وبشكل خاص مع بروز الأزمات أو المشكلات الاجتماعية والسياسية التي تهدّد وحدة النسيج الاجتماعي.

وخلاصة ما سبق يمكن اعتبار مجالس المصالحة الوطنية بأنها تُشكل التضامانات الاجتماعية البدائية في المجتمع الليبي، وذلك في حال حصول تظاهرات مجتمعية تهدّد وحدة النسيج الاجتماعي في المجتمع الليبي؛ كالحروب الأهلية، أو العدوان الخارجي، فتعمل الشبكات كتضامانات اجتماعية آلية يلجأ إليها أفراد المجتمع كتمثيلات اجتماعية آمنة؛ لحماية اختلال النسيج الاجتماعي؛ نتيجة ضعف وعجز الحكومة، حيث تقوم بإدارة الشأن العام، "وتُتيح للأفراد القدرة على تنظيم وترتيب الإدراكات ليتمكنوا من توجيه تصرفاتهم داخل المحيط، ولها القدرة على وضع الضوابط مع أفراد الجماعة" (شاهيناز بن ملوكة، 2013، ص2)، وهي تُشكل بذلك ما أسماه دوركايم - العقل الجمعي -، والإلزام الأخلاقي نحو توجيه وضبط سلوك أفراد المجتمع نحو نبذ العنف، والخلاف، وقبول التسامح، والمصالحة، والعدالة، وحماية وتعزيز وحدة النسيج الاجتماعي، ومن ناحية أخرى يمكن الاقتراب أكثر من ميكانيزما مفهوم مجالس المصالحة الوطنية كمارسات مجتمعية، من خلال ما يُعرف بالهابيتوس الجمعي، بحسب ما يراها بيير بورديو، حيث يتم استحضار فعال للتجارب التاريخية، أيّ أنه بمثابة ماضي يُفعل في الحاضر (صلاح الدين لعريني، 2014، ص68)، فهي تُعبر في ميكانيزما عملها عن العقل

الجمعي والقيمي لأفراد المجتمع، حيث تقوم تلك المجالس باستدعاء قيم وممارسات مجتمعية سابقة، وتقوم بإعادة إنتاجها، لكي تضطلع بوظائف مرتبطة بحماية وتعزيز وحدة النسيج الاجتماعي.

ومن هنا فإن ثنائية العلاقة بين مجالس المصالحة الوطنية والحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي بحاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث، كما تبرز الحاجة أيضًا إلى البحث والكشف عن العوامل التي أثرت في طبيعة عملها ومدى فعاليتها وقدرتها في التأثير واحتواء الانقسامات والانشقاقات ودورها في تحقيق التعايش السلمي والاستقرار السياسي وهذا ما سيتم تناوله في المبحث التالي.

08-المبحث الثاني: أهم العوامل التي أثرت في طبيعة وتكوين مجالس المصالحة، وشكلت تصوراتها ورسمت فضاءاتها في المجتمع الليبي:

بادئ ذي بدء ينبغي التذكير بأن من أهم تداعيات الحراك المجتمعي في ليبيا العام 2011م، هو سقوط النظام السياسي، وانهار مؤسسات الدولة وبشكل خاص مؤسستي الشرطة والجيش، - حيث يُشكلان منظومة الحماية الأمنية للمجتمع داخليًا وخارجيًا -، وكذلك انقسام المجتمع إلى مجموعتين؛ المجموعة الأولى تضم القبائل والمناطق المنتصرة، والمجموعة الثانية تضم القبائل والمناطق المنهزمة، وإذا أضفنا إلى هذا الانقسام والتشطي مسألة أخرى، وهي انتشار السلاح، وانتشار الجماعات المسلحة التي أصبحت منتشرة في كل المدن والقرى الليبية، وتعمل وفقًا لتوجهات قبلية ومناطقيّة، وتأسيسًا على ذلك دخل المجتمع الليبي في عدد من التوترات العنيفة ما بين القبائل والمناطق المنتصرة من جهة، وقبائل ومناطق المنهزمة - المؤيدة للنظام السابق - من جهة أخرى، ووصل ببعض تلك التوترات إلى مرحلة الحروب الأهلية، وبشكل خاص في المنطقة الغربية، والجنوبية، نذكر أهمها على سبيل المثال: الزنتان ضد المشاشية، ونالوت وكاباو ضد الصيعان، وغريان ضد الأصابعة، وككله ضد القواليش، وزواره ضد النوائل، والزواوية ضد ورشغانة، والتبو ضد الطوارق والزويه، وأولاد سليمان ضد القذافه، ومصراتة ضد ورفله¹، ومع

¹ - قبائل الزنتان والمشاشية ونالوت وكاباو والصيعان تقطن في منطقة الجبل الغربي، في حين أن قبائل النوائل والزواوية وزاروة تقطن الساحل الغربي من طرابلس، وقبائل ورفلة والزويه وأولاد سليمان والقذافه تقطن المنقطة الوسطى والجنوبية، في حين تقطن قبائل الطوارق والتبو المناطق الجنوبية.

استمرار وتيرة تلك التوترات تارةً، وانتقالها إلى مرحلة الحروب الأهلية تارةً أخرى، إضافةً إلى استمرار تفشي مظهرات الخلل أو الضعف الوظيفي في السلطة الحاكمة - الجديدة - خلال مرحلة ما بعد 2011م، وعدم مقدرتها على مجابهة حالات عدم الاستقرار الأمني، وفرض إرادتها على القبائل والمناطق المنتصرة، - وهذا البعد الأخير غاية في الأهمية - ويرى الباحثان بأنه أمام هذا الخلل والضعف للسلطة - الجديدة - أفسح المجال أمام العقل الجمعي للمجتمع لاستدعاء قوانين التاريخ لتبرز التضامانات الاجتماعية البدائية كتمثيلات اجتماعية آمنة؛ - كرؤية وممارسة - وتقوم بدورها السوسيوثقافي، في محاولة للتغلب على حالات الانقسات، والانشقاقات المجتمعية، وتصعد النسيج الاجتماعي الذي أصاب المجتمع الليبي، فطفت على سطح المجتمع مجالس المصالحة الوطنية كاستجابة لاحتياجات المجتمع إلى العدالة، وقيم التسامح، ونبذ العنف، ولتعالج بذلك حالات اختلال وتصعد وحدة النسيج الاجتماعي، فاستمدت تلك المجالس تصوراتها، ورسمت فضاءاتها من خلال استدعاء بعض القيم الأخلاقية السابقة، وإعادة إنتاج ممارساتها، مما جعلها بذلك تُدير الشأن العام.

إن مكنيزما عمل مجالس المصالحة تتسم بالبساطة الشديدة، وبدائية آليات ممارساتها، حيث تستمد جُلّ ممارساتها من خلال إعادة إنتاج ممارسات مجالس المصالحة والقيم الأخلاقية القديمة، فعند حدوث أيّ توتر عنيف، أو الدخول في مرحلة الحرب الأهلية، عندئذ تبدأ هذه المجالس بالعمل الآلي من خلال الخطوات الأتية(1):

* تواصل بعض الشخصيات القبلية- المؤثرة- فيما بينها من خلال الاجتماع فيما يُسمى "بالمراييع" في محاولة لمعرفة الأسباب الحقيقية للتوتر أو الحرب، وهذه العملية تتم بمبادرة فردية

وتحكم العلاقات بين تلك القبائل ما يسمى بالصفوف، وهي تحالفات قبلية قديمة لا تزال قائمة حتى الآن، وهي صف يوسف شداد، وصف البحر، والصف الفوقي في شرق وشمال طرابلس، وصف القبلة وفزان، ولا تزال هذه التحالفات قائمة رغم قدمها، والصراع والخصومات بين هذه القبائل يأتي في إطار خصام وتحالفات الصفوف المشار إليه والذي تحكمه مصالح تلك القبائل وهي في الحقيقة مصالح بعيدة عن أي رؤية وطنية جامعة.

(1) تتم صياغة هذه الخطوات بناءً على عدد من المقابلات مع بعض مسؤولي مجالس المصالحة وهم: إ.ل. م.م. م.ق. ع.ح. م.ه.

من قبل أحد تلك الشخصيات، وهذه المبادرة تكون أحياناً نابعة من الانتماء الوطني بأهمية الحفاظ على السلم الاجتماعي، كما تكون في بعض الأحيان نابعة من مصالح قبلية أو شخصية. * السعي الحثيث والسريع نحو تشكيل فريق قبلي، يضم في عضويته جُل القبائل المؤثرة أو الراغبة في المشاركة ضمن الفريق.

* تقوم كل قبيلة بترشيح عدد محدد من أفرادها، وفي العادة يكونون ممن لديهم سجل تاريخي حافل وتجارب عديدة في عمليات المصالحة، وقد يصل عدد أعضاء القبيلة الواحدة المشاركين في فريق المصالحة من 5 إلى 10 أشخاص، وهذا الأمر متوقف على حجم القبيلة، وتأثيرها على الأطراف المتصارعة.

* قيام فريق المصالحة بعقد ما يُسمى بالميعاد، وهو موعد زمني ومكاني محدد يتم الاتفاق عليه بين كل الأعضاء المشاركين في فريق المصالحة؛ بغية مناقشة ترتيبات وآليات عمل الفريق، حيث يتم تشكيل مجموعة مصغرة تمثل كل الأعضاء، ويتم تحديد رئيس لها يكون مسؤول أمام كل الأعضاء عن كل مجريات التواصل والحوار مع الأطراف المتصارعة، وصولاً إلى عقد اتفاقيات المصالحة، ويتم اختيار رئيس المجموعة في العادة الأكبر سناً، والأرفع قدرًا أو الأكثر خبرة ودراية بعمليات المصالحة، كما أنه قد يمتلك الوعي الكافي الذي يُمكنه من التعامل مع الأحداث الطارئة خلال عمليات التفاوض.

* قيام المجموعة المصغرة بالاتصال بالأطراف المتنازعة وتوضيح ماهيتها، وتركيبها القبلي، وأهدافها، والحصول على موافقة مبدئية بالدخول في تواصل وحوار مع تلك الأطراف.

* الاتفاق على تحديد ميعاد، وهذه المرة يتم تحديد مكان، وزمان الاجتماع بين المجموعة المصغرة والأطراف المتصارعة، حيث يتم الاجتماع أو اللقاء بكل طرف على حدة، ويتم خلال - الميعاد - الاستماع إلى أطراف الصراع والتعرّف على الأسباب التي أدت إلى وجود حالات التوتر والصراع والتدابير المتخذة بشأنها، بعد ذلك يقوم رئيس المجموعة المصغرة بعرض وجهة نظر الفريق بالكامل، ويوضح الأسباب التي دعت القبائل إلى تشكيل فريق المصالحة، كما يُبين أهمية الحفاظ على السلم الأهلي، ووحدة النسيج الاجتماعي، مدعماً كلمته بالآيات القرآنية،

والأحاديث النبوية التي تنبذ العنف وتحرم دم المسلم، وتدعو إلى العفو والتسامح، والترغيب فيها، كما يطلب رئيس المجموعة المصغرة من أطراف الصراع وقف كل حالات التوتر، أو وقف إطلاق النار في حالات الحرب، بهدف إفساح المجال للتواصل والحوار.

* قد تستغرق فترات التواصل والحوار بين الأطراف المتصارعة عدة أيام، حتى يتم الوصول إلى عقد اتفاقيات المصالحة بين الأطراف المتصارعة، مع ملاحظة أن المجموعة المصغرة تقوم بإعلام الأعضاء كافةً بمجريات الأمور، ووضعهم في صورة التفاوض الجاري، ويجب أن يكون فريق المصالحة بكل أعضائه في حالة تأهب إذا طلبت المجموعة المصغرة أي دعم أو مساندة.

* بعد الوصول إلى اتفاق بين الأطراف المتصارعة، يتم تحديد موعد آخر، وهذه المرة عبارة عن زمان ومكان توقيع اتفاق المصالحة، وبحضور أطراف الصراع، إضافةً إلى حضور أعضاء فريق المصالحة كافةً، كما يتم أحياناً أخرى توجيه دعوة إلى بعض المسؤولين في الحكومة لحضور مراسم توقيع الاتفاق.

وتأسيساً على ما تقدم فإن السؤال الذي يتبادر للذهن هنا هو: ما هي المعايير الواجب توافرها في أعضاء فريق مجالس المصالحة الوطنية؟

في الحقيقة وبحسب ما توفر لدينا من معلومات سنحاول رصد عدد من المعايير الواجب توافرها في أعضاء فريق المصالحة، وهي (إبراهيم لياس، مقابلة شخصية، بتاريخ: 2018/11/6م):

- أن يكون عضو المصالحة من المعروفين على المستوى الاجتماعي.
 - أن يكون لديه تراكم وخبرة معرفية بعمليات المصالحة.
 - أن يكون لديه ثقل اجتماعي في قبيلته.
 - أن يكون - بقدر الإمكان - ليس لديه أي انتماء حزبي أو سياسي.
 - أن يكون على دراية بتاريخ القبائل، والتحالفات القبلية.
- كما يقتضي الحديث عن معايير الانتماء إلى مجالس المصالحة الوطنية البحث عن مراحل تطور مجالس المصالحة الوطنية خلال مرحلة ما بعد الحراك المجتمعي 2011م، حيث نعتقد

بأن ذلك سوف يُسهم في توضيح المزيد عن طبيعة عمل تلك المجالس إضافةً إلى فهم تكوينها وتشكّل تصوراتها وآليات رسم فضاءاتها في المجتمع الليبي، وتلك المراحل تتمثل في الآتي:

المرحلة الأولى 2011 حتى بدايات 2012م:

بدأت هذه المرحلة بعد سقوط النظام السياسي مباشرة، وانهيار مؤسسات الدولة، حيث بدأت القبائل والمناطق المنتصرة تبحث عن مسألة إعادة توزيع المكاسب، سواء أكانت الاقتصادية، أم السياسية، مما دفع بالقبائل المنتصرة إلى فرض إرادتها على القبائل والمناطق المنهزمة، ووصل الأمر إلى قيامها بمعاقبة كل من يخالفها، في محاولة منها لحماية مكاسبها ومصالحها الجديدة، والمحافظة عليها، فبرزت ظاهرة التهجير القسري لبعض القبائل والمناطق المنهزمة، فأثر ذلك على وحدة النسيج الاجتماعي في ليبيا، كل ذلك تزامن مع ضعف السلطة - الجديدة - تارةً، وعجزها تارةً أخرى عن القيام بوظائفها خاصةً فيما يتعلق بحماية والدفاع عن وحدة النسيج الاجتماعي لأبناء الوطن، وبشكل عام فإنه يمكن تحديد أهم ملامح هذه المرحلة في النقاط التالية:

* تصدع النسيج الاجتماعي في ليبيا المقترن بتعدد التوترات، والصراعات بين القبائل والمناطق المنتصرة من جهة، والقبائل والمناطق المنهزمة من جهة أخرى، وأهم تلك التوترات والصراعات القبلية هي: الزنتان ضد المشاشية والريانية، وزوارة ضد النوائل، وغريان ضد الأصابعة، وكرهه ضد القواليش، ويفرن ضد المشاشية، مصراتة ضد تاورغاء.

* دفعت هذه التوترات والصراعات إلى بروز ظاهرة التهجير القسري للقبائل والمناطق المنهزمة.
* بروز عدد من مجالس المصالحة الوطنية؛ نتيجة للضعف والتدهور الذي أصاب مؤسسات الدولة، حيث أصبحت السلطة عاجزة عن مواجهة القبائل والمناطق المنتصرة.

* بدأت بعض مجالس المصالحة الوطنية بالتسجيل ضمن الجمعيات الأهلية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، حيث وصل عدد تلك المجالس ذات العلاقة بالمصالحة حوالي خمس مؤسسات أهمها: مجموعة الوفاق الوطنية، وجمعية المصالحة الوطنية والتسامح، وجمعية أجنحة السلام، والتجمع الليبي للتنمية والإصلاح، والجمعية الليبية للسلام وحقوق الإنسان، وتم تأسيس

جُأها بمدينة طرابلس، بعد ذلك مدينة الخمس (حاتم الككلي، مقابلة شخصية، طرابلس، بتاريخ: 2017/6/25م).

ونخلص من كل ما تقدم أنه بالرغم من وجود إطار قانوني ومؤسسي لعمل مجالس المصالحة- والمتمثل في تراخيص أو إذن مزاولة من الحكومة- خلال هذه مرحلة إلا أن آليات عملها الفعلي لم تستطع تجاوز الحدود المرسومة لها في العقل الجمعي للمجتمع، حيث تفنقر ممارساتها الفعلية إلى آليات التفكير والتخطيط المؤسسي، فأصبحت تلك المجالس عبارة عن تجمّع مرخّص له من قبل السلطة يضم في عضويته عدد من أفراد المجتمع، لديهم تواصل اجتماعي مسبق، قد يكون من خلال القرابة، أو المنطقة، أو الصداقة، أو غير ذلك، ويرغبون في القيام بمهام المصالحة الوطنية، انطلاقاً من اعتقادهم بامتلاك الخبرات، والكفايات، أو المكانة الاجتماعية، أو الدينية التي تؤهلهم للقيام بذلك، كما أن منطلقات مشاركتهم مختلفة، فهناك من يرى فيها واجب ديني ووطني، وهناك من يُشارك من أجل تحقيق أهداف قبلية، أو مناطقية، وهناك من يُشارك لأسباب شخصية؛ حيث يرى فيها فرصة لتحقيق الذات وفرض الوجود.

المرحلة الثانية 2012- 2014م:

يري الباحثان بأن هذه المرحلة بدأت مع الانتهاء من انتخابات المؤتمر الوطني 2012م، وانتخاب حكومة جديدة، حيث كشفت هذه المرحلة مدى ضعف السلطة، وانهايار مؤسسات الدولة، وبشكل خاص مؤسستي الجيش والشرطة، الأمر الذي شجّع القبائل والمناطق المنتصرة على الاستمرار في العديد من أعمال العنف ضد القبائل والمناطق المنهزمة، أو المنافسين لهم، ويمكن تحديد أهم سمات هذه المرحلة بالتالي:

* استمرار ممارسة العنف وازدياد حدّته من قبل القبائل والمناطق المنتصرة تجاه القبائل والمناطق المنهزمة، كما فرضت عليها بعض العقوبات مثل التهجير القسري، وتقليل حجم مشاركتها السياسية تارةً، وحرمانها من تلك المشاركة تارةً أخرى.

* بعد اخضاع القبائل المنهزمة، أصبح هناك صراع ما بين القبائل والمناطق المنتصرة فيما بينها، ووصلت حدة هذا الصراع إلى مرحلة الحرب الأهلية سنة 2014م، حيث قادت مصراة

عملية عسكرية عُرفت باسم فجر ليبيا بمشاركة عدد من القبائل والمناطق المؤيدة لها، بهدف إخراج الزنتان من طرابلس، كما بيّنت تلك الحرب استمرار ضعف السلطة وعجزها عن التدخل لإنهاء تلك الحرب.

* نتج عن حرب 2014م عمليات تهجير قسري جديدة، حيث تمّ تهجير سكان قبائل الزنتان والرجبان المقيمون بمدينة طرابلس، بالمقابل تمّ تهجير سكان ككله من منطقة الجبل الغربي.

* شهدت المنطقة الشرقية سنة 2014م حالات حرب أيضاً، حيث نشبت معارك عنيفة في مدينة بنغازي بين قوات تابعة لما يُعرف بعملية الكرامة، وأخرى تابعة لما يُعرف بمجلس شوري ثوار بنغازي، مما أدى إلى بروز حالات التهجير الاضطراري لعدد كبير من سكان مدينة بنغازي نتيجة لتلك الحرب.

* فشلت جهود مجالس المصالحة الوطنية في إخماد الحروب الأهلية أو التقليل من نتائجها، وذلك بالرغم من وجود عدد كبير من مجالس المصالحة الوطنية التي تمّ تأسيسها خلال هذه الفترة، ويرجع ذلك لعدم رغبة الأطراف المتصارعة في الوصول إلى حلّ النزاعات بالطرق السلمية، فتمّ رفض استقبال كل مجالس المصالحة سواء في المنطقة الغربية أو المنطقة الشرقية.

* أصبحت مسألة المصالحة الوطنية أكبر من موضوع فتح حوار وتواصل بين قبلتين، حيث تضمنت موضوعات متعلقة بتوزيع الموارد الاقتصادية، وتوزيع المناصب السياسية، إضافةً إلى ضمانات التوزيع بشكل عادل، وضمان استمرار ما يتم الاتفاق عليه.

* أصبح تأسيس مجالس المصالحة الوطنية يدخل ضمن صلاحيات وزارة الثقافة ومؤسسات المجتمع المدني، حيث تمّ تسجيل عدد كبير من مجالس المصالحة والتي وصل عددها إلى (51) مؤسسة (حاتم الككلي، مقابلة شخصية، طرابلس، بتاريخ: 2017/6/25م).

* أهم مجالس المصالحة التي تمّ تأسيسها خلال هذه الفترة هي: جمعية الوفاق والمصالحة الوطنية، وهيئة الخدمة الاجتماعية للمصالحة الوطنية والإصلاح، وجمعية الوطن للجميع للمصالحة الوطنية، ومجلس حكماء ليبيا، ومجلس الحكماء والشورى، وجمعية 20 من رمضان للعدالة والمصالحة الوطنية، والمنظمة الوطنية للمصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي، ومجلس

الحكام والشورى والإصلاح أولاد أبوسيف، وجمعية رفاق الشهداء لدعم المصالحة الوطنية واللحمة الوطنية، ومجلس أعيان ليبيا للمصالحة الوطنية، ومجلس طرابلس للحكام والمصالحة (حاتم الككلي، مقابلة شخصية، طرابلس، بتاريخ: 2017/6/25م).

* لم يعد تأسيس مجالس المصالحة الوطنية مقتصرًا على مدينة طرابلس؛ إنما أصبح هناك تنوع في عدد المدن والمناطق، كما أنه بالرغم من زيادة عدد هذه المجالس خلال هذه المرحلة إلا أنه لا تزال آليات عملها تتم وفق ما يُعرف بالتضامات الاجتماعية البدائية، المتميزة ببساطة أداؤها.

المرحلة الثالثة 2015-2016م:

بدأت هذه المرحلة مع بدايات حصول الانقسام المجتمعي بعد الحرب الأهلية 2014م، فأصبح هناك حكومتان، الأولى في المنطقة الشرقية، والثانية في المنطقة الغربية، كما أصبحت عمليات المصالحة الوطنية مرتبطة إلى حدٍ كبير بالحسابات الدولية، التي تفرضها مصالح الدول الإقليمية والدولية، فعمليات المصالحة الوطنية خلال هذه المرحلة كان يتم فرضها كرهاً تارةً، أو طوعاً تارةً أخرى على الأطراف المتصارعة؛ وذلك حسب مصالح دول وأطراف خارجية، فيما تراجع دور مجالس المصالحة الوطنية إلى الخلف؛ لأسباب أهمها:

* عدم وجود مشروع وطني موحد للمصالحة الوطنية.

* حدوث انقسامات وانشقاقات في مجالس المصالحة الوطنية، متأثرةً بحالات الانقسام الحاصلة في المجتمع والسلطة.

* استمرار انتشار السلاح، وتأسيس الجماعات المسلحة وما ترتب عليه من زيادة حالات الفوضى وانعدام حالات الاستقرار الأمني التي عمّت جُل أنحاء البلاد.

* استمرار عجز وضعف السلطة سواء في المنطقة الشرقية أم المنطقة الغربية، فهيات تلك الظروف لاستمرار العديد من التوترات والصراعات العنيفة في المجتمع، والتي اتخذت أشكالاً متعددة، منها استمرار الحرب الأهلية في المنطقة الغربية بين الزنتان ومصراتة، والحرب الأهلية بين الطوارق والتبو، وانتشار حالات الاختطاف والقتل على الهوية، ويرى الباحثان بأن كل ذلك أفقد قدرة وإمكانات المجالس- شبكات- المصالحة على التحرك، ومواجهة تلك الانقسامات

والانشاقات، فانتسح الخرق على الراقع، وتقلّص دور تلك المجالس في عمليات المصالحة الوطنية.

* وإذا أضفنا إلى كل ما سبق حقيقة مهمة، وهي أن تعدّد واتساع حالات الانقسامات، والانشاقات في المجتمع، وتضمين موضوعات متعلقة بالموارد الاقتصادية، وتوزيع المناصب السياسية ضمن عمليات المصالحة الوطنية خلال هذه المرحلة، جعل عمليات المصالحة الوطنية أكبر من أن يتم استيعابها من خلال مجالس - شبكات - مصالحة وطنية المحدودة القدرات، والموارد، والإمكانات، والتي تعمل وفقاً لممارسات قديمة يتم إعادة انتاجها وحسب، فأصبحت مسألة المصالحة الوطنية مرتبطة إلى حد كبير بالمصالح والحسابات الدولية، ومن ثم جرت عمليات الحوار والتفاوض حول مسالتي الموارد الاقتصادية وتوزيع المناصب السياسية خارج البلاد وبرعاية دولية.

وعموماً فإنه بالرغم من الظروف سائلة الذكر إلا أن مجالس المصالحة الوطنية نجحت في دفع بعض الأطراف المتصارعة إلى توقيع اتفاقيات مصالحة، وبشكل عام يمكن رصد أهم سمات هذه المرحلة في التالي:

* أصبحت مسألة المصالحة الوطنية مرتبطة خلال هذه المرحلة بحسابات دولية؛ فتمكّنت دولة قطر مثلاً من دفع قبيلتي الطوارق والتبو - طوعاً - إلى توقيع اتفاق مصالحة يُنهي حالات الاقتتال في نوفمبر 2015م، كما قامت الأمم المتحدة برعاية اتفاق مصالحة بين مصراتة وقبائل العبيدات في تونس 19 أغسطس 2016م، وعملت أيضاً دولة قطر برعاية مؤتمر للمصالحة عُقد في الدوحة في شهر مايو 2016م، حيث تضمن المؤتمر مجموعة من النقاط أهمها: أهمية توافق الليبيين على العفو العام، وطي صفحات الماضي، أهمية إصدار قانون للمصالحة الوطنية الشاملة، أهمية إعادة النظر في كل التشريعات المانعة للمصالحة والاستقرار. (بيان مؤتمر المصالحة الدوحة، بتاريخ 3 مايو 2016م)

* كما دفعت الدول الإقليمية والدولية - من خلال الأمم المتحدة - طوعاً وكرهاً أطراف الصراع في ليبيا لحوار في المملكة المغربية، حيث ناقشت أطراف الصراع هذه المرة الموضوعات التي

عجزت مجالس المصالحة الوطنية عن طرحها، وهي مسالتي توزيع الموارد الاقتصادية، والمناصب السياسية، فتمخض عن ذلك الحوار توقيع اتفاق الصخيرات في 17 نوفمبر 2015م، والذي نتج عنه تشكيل حكومة وفاق وطني.

* أصبح هناك انقسام في مجالس المصالحة الوطنية، متأثرة بالانقسام الحاصل في المجتمع والسلطة، حيث أصبح هناك مجالس مصالحة مرتبطة بحكومة المنطقة الغربية، وأخرى مرتبطة بحكومة المنطقة الشرقية.

* بالرغم من تقليص دور مجالس المصالحة خلال هذه المرحلة، إلا أنه يُلاحظ استمرار لتأسيس عدد من مجالس - شبكات - المصالحة الوطنية حيث وصل عددها حوالي (10) مجالس، أهمها الجمعية الليبية للإصلاح الاجتماعي، ومنظمة كنزا للسلم الاجتماعي والمصالحة الوطنية، ومؤسسة مجلس شيوخ ليبيا، ومنظمة السلام الآن للمصالحة، والمنظمة الليبية للعدالة الانتقالية، ومنظمة سلم للمصالحة والتنمية والإغاثة (حاتم الككلي، مقابلة شخصية، طرابلس، بتاريخ: 2017/6/25م).

* قيام مجالس المصالحة الوطنية بمساعي حثيثة من أجل عقد مؤتمر وطني للمصالحة الوطنية، فعُقد ملتقى نالوت للمصالحة والوحدة الوطنية في 27 سبتمبر 2017م، والذي أكد على رفض جميع أشكال التدخل الأجنبي في الشأن الليبي الداخلي، ورفض أية اجتماعات تخص ليبيا تقام خارج حدودها، والتأكيد على الحوار الليبي- الليبي، بالإضافة إلى دعم مؤسسات الدولة المتمثلة في الجيش والشرطة والقضاء تحت شرعية الدولة الليبية، وتشكيل لجان تقوم برسم خارطة طريق للمصالحة الوطنية (بيان ملتقى نالوت للمصالحة، بتاريخ 27 سبتمبر 2016م).

* كما عملت مجالس المصالحة خلال هذه المرحلة على عقد مجموعة من اتفاقيات المصالحة بين القبائل والمناطق الليبية مثل : عقد اتفاق مصالحة بين قبيلتي الزنتان وككله في 6 فبراير 2016م، ولقاء المصالحة بين قبيلتي الزنتان والجرامنة في 27 سبتمبر 2016م، وتوقيع اتفاقية مصالحة بين أولاد سليمان والتبو في 6 أكتوبر 2016م، والاتفاق حول إيقاف القتال بين قبيلتي المشاشية وقنطرار في 12 أكتوبر 2016م، وتوقيع اتفاق مصالحة بين منطقتي ترهونة وورشفانة

في أكتوبر 2016م، واتفاقية التعايش السلمي بين قبيلتي أولاد سليمان والقذاذفة الموقعة في 4 ديسمبر 2016م (إبراهيم لياس، مقابلة شخصية، طرابلس، بتاريخ: 2018/11/6م).

المرحلة الرابعة 2017-2018م:

بدأت هذه المرحلة مع بدايات العام 2017م، حيث شهد المجتمع الليبي تحسناً نسبياً في النواحي الأمنية، كما أنه بالرغم من حالات الضعف والتدهور الذي أصاب مجالس - شبكات - المصالحة الوطنية خلال المرحلة السابقة؛ إلا أنها لم تفقد كل ثقلها الاجتماعي، حيث استطاعت هذه المجالس عقد سلسلة من اتفاقيات المصالحة الوطنية بين عدد من القبائل والمدن الليبية، التي تهدف إلى تعزيز وحدة النسيج الاجتماعي، لعل أهمها:

* اتفاق المصالحة بين قبائل الزنتان والمشاشية والقنطرار في 18 مايو 2017م، بمدينة الأصابعة، حيث أكد الاتفاق على أن تتولى لجنة المصالحة متابعة ملف الخدمات والصيانة والتعويض عن الأضرار وإزالة مخلفات الحرب في كل المناطق المذكورة لدى الجهات الرسمية المعنية بذلك من خلال لجنة تُشكّل لهذا الغرض (اتفاق بين الزنتان والمشاشية والقنطرار، 2017م).

* اتفاق المصالحة بين قبائل الطوارق والتبو بمدينة أوباري في 26 مايو 2017م.

* اتفاق المصالحة بين أولاد سليمان والتبو في 3 يوليو 2017م.

* اتفاق مصالحة بين الزنتان ومصراتة في 28 مارس 2018م، والذي يعتبر أهم حدث خلال هذه المرحلة حيث أكدت بنود الاتفاق على " العمل من أجل المصالحة الشاملة وعدم السماح بتقسيم البلاد". (اتفاق المصالحة بين الزنتان ومصراتة، بتاريخ 28 مارس 2018م).

* اتفاق المصالحة بين الزنتان والزواية الذي وُقِع في 18 أبريل 2018م، حيث تمّ الاتفاق على " محاربة الإرهاب وحرمة الدّم الليبي وإصلاح النسيج الاجتماعي الذي مزقته الصراعات المسلحة " (اتفاق المصالحة بين الزنتان والزواية، بتاريخ 18 أبريل 2018م).

* الاتفاق على إعلان ميثاق شرف بين مدن: الزنتان، وترهونة، ومصراتة في 13 مايو 2018م، حيث نصّت بنوده على " حرمة الدّم الليبي وتحريم وقوع أي تصادم مسلح أو التلويح به بين المدن

واللجوء للحوار في أي خلاف، ودعوة كافة الليبيين إلى دعم هذا الاتفاق وإنجاح جهود المصالحة الشاملة في كامل التراب الليبي" (اتفاق على إعلان ميثاق شرف بين مدن: الزنتان، وترهونة، ومصراتة، بتاريخ 13 مايو 2018م).

* كما سعت هذه المجالس - الشبكات - إلى عقد سلسلة من الملتقيات الوطنية التي تهدف إلى تعزيز الانتماء الوطني، فُعقد على سبيل المثال الملتقى التحضيري للمصالحة الوطنية للقبائل الليبية بترهونة في العام 2017م، كما أن استمرار انقسام السلطة وضعفها أفسح المجال واسعاً أمام زيادة التدخل الدولي في مسألة المصالحة الوطنية، فمثلاً تمّ عقد اتفاق مصالحة بين قبيلتي أولاد سليمان، والتبو في إيطاليا في 27 مارس 2017م، كما قامت الأمم المتحدة برعاية لقاء بين قبيلتي التبو والزوية في تونس أسفر عن توقيع اتفاق مصالحة في 23 فبراير 2018م بمدينة الكفرة، وبشكل عام يمكن تحديد سمات هذه المرحلة في التالي:

- لا يزال جُلّ أعمال وممارسات مجالس المصالحة - قائمة على شخص رئيس المؤسسة، وعدد محدود من الأعضاء المحيطين به.

- استطاعت الأمم المتحدة خلال هذه المرحلة رعاية عدد من اتفاقيات المصالحة، أهمها إبرام ميثاق للمصالحة بين مدينتي مصراتة وتاورغاء في 4 يونيو 2018م، بعدما عجزت جهود مجالس المصالحة الليبية الولوج لهذا الملف.

- بالرغم من كون عمل مجالس المصالحة الوطنية عمل تطوعي؛ إلا أنه شهد إقبالاً خلال هذه المرحلة، ومردّد ذلك حسب اعتقادنا يرجع إلى حالات الاستقرار الأمني النسبي التي شهدتها المجتمع الليبي خلال هذه المرحلة.

- أصبح هناك دور للمرأة في مجالس المصالحة الوطنية فُعقد مثلاً في 7 و 8 نوفمبر 2017م، اجتماع نسائي من قبيلتي أولاد سليمان والقذافة، حيث تمّ الاتفاق على تعزيز عملية السلام في جنوب ليبيا، وإعطاء دور أقوى للمرأة في عمليات السلام، ودعم إنشاء شبكة نسائية لصنع السلام والمصالحة (بيان من النساء المشاركات في اجتماع حوار أولاد سليمان والقذافة في طرابلس 7

و8 نوفمبر 2017م)، كما عُقد في 21 أكتوبر 2018م اجتماع نسائي بين مصراتة وتاورغاء، وذلك بغية تفعيل اتفاق المصالحة الموقع بين الطرفين.

- تمّ خلال هذه المرحلة تأسيس عدد من مجالس المصالحة، حيث بلغ عددها خلال العام 2017م، حوالي (7) مؤسسات، وهي منظمة رؤية واحدة للتنمية المستدامة والسلم الاجتماعي، المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية، والمنظمة الليبية لتعزيز تكوين مجلس الشيوخ الليبي، والمنظمة الليبية للحوار والمصالحة، والمنظمة المغاربية للسلم والمصالحة، والمنظمة الليبية للمصالحة والسلام وحقوق الأسرة، حيث تأسست جميعها بمدينة طرابلس (حاتم الككلي، مقابلة شخصية، طرابلس، بتاريخ: 2017/6/25م).

وأخيراً فإنه يمكن القول بوجود فروقاً نسبية قد تجلّت أمامنا بين هذه المراحل المختلفة، فمعظم مجالس - شبكات- المصالحة الوطنية تمّ تأسيسها بناءً على قرارات صادرة عن جهات حكومية رسمية، كما أن الانتماء إلى هذه المجالس - الشبكات- كان يتم في العادة وفقاً لعلاقات اجتماعية مسبقة، كما كانت جُلّ تلك المجالس- الشبكات- تقتصر إلى وجود الإطار المؤسسي سواء على مستوى التفكير، أم التخطيط، أم الممارسة، بالتالي فإن نجاعة مجالس المصالحة أصبح متوقف إلى حدٍ كبير على شخصية من يقود تلك المجالس، كما يمكن ملاحظة أيضاً أن أغلب تلك المجالس تمّ تأسيسها في مدينة طرابلس ربما يعود إلى وجود وزارة الثقافة ومؤسسات المجتمع المدني - الجهة المانحة لإذن المزاولة - بالعاصمة، إضافةً إلى تمتّع طرابلس بنقل سياسي واجتماعي واقتصادي، حيث وصل عدد مجالس المصالحة الوطنية المسجلة لدى وزارة الثقافة ومؤسسات المجتمع المدني حتى العام 2017م، حوالي (68) مؤسسة (حاتم الككلي، مقابلة شخصية، طرابلس، بتاريخ: 2017/6/25).

وهذا يدفعنا إلى طرح تساؤل مهم عن: أهم العراقيل والتحديات التي واجهت مجالس المصالحة في تحقيق وتعزيز وحدة النسيج الاجتماعي في المجتمع الليبي.

09-المبحث الثالث: أهم العراقيل والتحديات التي تواجه مجالس المصالحة في تحقيق دعم وتعزيز وحدة النسيج الاجتماعي:

لا نبتغي من تناول أهم العراقيل والتحديات التي تُواجه مجالس المصالحة سوى الاقتراب أكثر من إزالة المزيد من العتمة المضروبة حول طبيعة تلك المجالس، وآليات عملها، وممارساتها الفعلية، كما نوّد أن نصارح القارئ هنا بأن تحليلنا وإجاباتنا لهذا المبحث ستكون من خلال عدد من المقابلات التي تمّ إجراؤها مع بعض مسؤولي مجالس المصالحة الوطنية، والاطلاع على عدد من اتفاقيات المصالحة، إضافةً إلى الزيارات الميدانية التي قام بها الباحثان لبعض مؤسسات المجتمع المدني؛ التي تعمل في مجال المصالحة، حيث يمكن القول بوجود عدد كبير من العراقيل والتحديات التي تواجه مجالس المصالحة، خاصةً فيما يتعلق بحماية وتعزيز ودعم وحدة النسيج الاجتماعي، فبدأ أن بعضها متشابك، والبعض الآخر يحتاج إلى المزيد من البحث والتوسّع، مما قد يُثقل كاهل هذا المبحث، من ثم سنكتفي في هذا السياق بالتنويه إلى أهم تلك العراقيل والتحديات، إضافةً إلى اختصار بعضها، وهي على النحو التالي:

1- بالرغم من وجود عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في مجال المصالحة الوطنية إلا أنها لم تتمكن من بناء كتلتات وتحالفات قوية، حيث لا تزال عملية الانتساب لهذه المجالس تتحدد وفقاً لعلاقات القرابة والجهوية، والصراعات القبلية والمناطقية.

2- ساهم ضعف الحكومة ومن ثم انقسامها إلى حدوث إضعاف وانتكاسة لجهود المصالحة الوطنية، وبشكل كبير خلال مرحلة 2014م، كما أن انتشار السلاح والجماعات المسلحة عرقل جهود المصالحة في ليبيا (محمد مبشر، مقابلة شخصية، طرابلس، بتاريخ: 2018/9/30م).

3- الحاجة إلى وجود تشريعات داعمة لجهود المصالحة الوطنية، تتعاطى بشكل جدي وعقلاني مع الحالة الليبية.

4- لا تزال الثقافة المسيطرة على إدارة جُلّ مجالس المصالحة تعمل وفق عقلية - شيخ القبيلة - والذي يُمثله رئيس المؤسسة، فالقيم الفردية التي يُؤمن بها رئيس المؤسسة هي التي تُسَيِّر عملها، وهذا يعني ببساطة احتكار السلطة الفعلية للمؤسسة في شخص من يقودها.

5- وجود إنشاقات وانقسامات داخلية في جُلّ مجالس المصالحة، فحين يتم تأسيس مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني تهتم بالمصالحة الوطنية، فإن هذه المؤسسة سرعان ما تتعرض

للاتقسام والتشتت، بسبب غياب الممارسات المؤسسية والديمقراطية في إدارة مجالس المصالحة، وهيمنة أشخاص معيّنين على إدارة تلك المجالس.

6- قيام البعض بمحاولات استقطاب سياسي لمجالس المصالحة، فأصبحت هذه المجالس خلال مرحلة ما بعد 2014م، مجالاً أيضاً للاستقطاب من قبل بعض الدول الأجنبية، والمنظمات الدولية.

7- لم تهتم الحكومة بشقيها الغربي، والشرقي بمسألة تنمية معارف ومهارات وقدرات مجالس - شبكات- المصالحة الوطنية، كما أنه لم تتلقّ الدعم والتشجيع المطلوب.

8- لم توجه مجالس- شبكات- المصالحة أيّ اهتمام بمسألتي تطوير، وتحسين آليات عملها وممارساتها، وتجديدها بما يواكب العصر.

9- يُعاني بعض أعضاء مجالس- شبكات- المصالحة الوطنية من تدني المستوى التعليمي، إضافةً إلى تواضع القدرات والمهارات، وقد تجلّت مظاهر تواضع القدرات والمهارات في الاستمرار في إعادة إنتاج الممارسات السابقة، إضافةً إلى تشتت جهود المصالحة، وعدم وجود أيّ مشروع وطني للمصالحة.

10- دخول عدد من الأفراد مجال المصالحة الوطنية لأسباب شخصية، حيث يراها البعض فرصة لتحقيق الذات، وفرض الوجود، والرغبة بالظهور، دون الاهتمام بالمرجات المستهدفة من عمليات المصالحة (محمد مبشر، مقابلة شخصية، طرابلس، بتاريخ: 2018/10/1م).

هذه في عجالة أهم العراقيل والتحديات التي تُواجه مجالس المصالحة، كما نوّد التأكيد هنا بأن الهدف من طرحها ليس انتقاص من جهود - الخيرين - من مجالس المصالحة الوطنية، إنما الهدف توضيح العراقيل والتحديات التي تواجه آليات عملها وممارساتها الفعلية، والتي لا تزال بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة، وعموماً فأن فهم الكثير من المسائل المرتبطة بتحديات وعراقيل عمليات المصالحة الوطنية، وبشكل خاص بعد مرحلة 2014م، لا يمكن فهمها بمعزل عن الحسابات الدولية، التي تقرضها مصالح دولية لا تقيم وزناً لمسألة وحدة النسيج الاجتماعي في ليبيا، وهذه المعلومة ربما تكون مقتضبة؛ ولكنها أقرب للواقع المسكوت عنه، وهذا يدفعنا

بالضرورة إلى البحث عن أهم السبل لتفعيل دور مجالس المصالحة الوطنية لدعم وتعزيز وحدة النسيج الاجتماعي.

10-المبحث الرابع: أهم السبل المقترحة للارتقاء بدور مجالس المصالحة في دعم وتعزيز وحدة النسيج الاجتماعي:

بادئ ذي بدء يجب الاعتراف بأن التمزق في النسيج الاجتماعي؛ والذي أصبح قضية أو أزمة يومية حياتية في مرحلة ما بعد 2011م، له انعكاسات سلبية على السلم الأهلي، وهي نتيجة حتمية للضعف والتدهور اللذين أصابا مؤسسات الدولة والتي سقطت مع سقوط النظام السياسي السابق، كما أن استمرار حالة الانقسام والضعف التي اتسمت به السلطة الجديدة بعد العام 2011م، أوجد قتامة المشهد المجتمعي وعنفه، والتي تجلّت في حالات من عدم الاستقرار الأمني، والفوضى التي عمّت أنحاء البلاد كافة، كما أن المتصفح لاتفاقيات المصالحة الوطنية التي أبرمتها القبائل والمناطق الليبية، بجهود مجالس المصالحة الوطنية - الخيرة- يجد أنها أثبتت سعي القبائل، والمناطق الليبية الحثيث نحو التأكيد على الروابط المجتمعية، وتأصيل وحدة المجتمع الليبي، والعمل على تأكيد قيم التسامح، ونبذ العنف، والحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي، لكنها افتقدت لدور مؤسسات الدولة -القوية والفاعلة- الداعم والمساند لتلك الجهود، كونها تمثل مظلة سيرورتها التاريخية، سواء في العهد القرمانلي، أم في العهد الملكي، أم في العهد الجماهيري، وهذا ما جعل جُلّ ممارسات مجالس المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد 2011م، هي أقرب إلى حالات إطفاء حرائق وحسب، فكانت بحاجة إلى وجود قوة حقيقية وفاعلة - مؤسسات دولة قوية - كفيلة بتنفيذ استحقاقات ما بعد إطفاء الحرائق، أيّ معالجة الأضرار الناتجة عن الحريق والمتمثلة في جبر الضرر وردّ المظالم والتعويضات المادية والمعنوية، كذلك افتقرت تلك الممارسات إلى وجود نظام اكتشاف الحرائق - أيّ التوترات والصراعات - لتقوم بإعطاء إشارات الإنذار إلى الجهات المسؤولة في حال حدوثها.

إن العراقيل والتحدّيات التي واجهت مجالس المصالحة أضعفت من أدائها، وجعلتها عاجزة عن القيام بأية مبادرة وطنية للمصالحة، حيث لم يتجاوز برنامجها وممارساتها الفعلية كما أسلفنا سابقاً

حد فضّ نزاع، أو توتر بين قبلتين أو منطقتين وحسب، كما أن الانسحاب السلبي للنخب من مجالس المصالحة أفقدها ميزة التجديد والتطوير خاصةً فيما يتعلق بآليات عملها وممارساتها، وجعلها تركز إلى إعادة إنتاج لممارسات سابقة، كما جعلها عاجزة في كثير من الأحيان عن طرح أية مبادرة وطنية للمصالحة.

وعلى وجه الإجمال يمكن القول بأن مجالس المصالحة الوطنية بحاجة إلى بيئة داعمة ومساندة لها وهي تكمن في الأتي:

- الحاجة إلى وجود مؤسسات دولة قوية وفاعلة، وهذا يبدأ أولاً بتوحيد الحكومات ومؤسساتها وأجهزتها، واتفاق أطراف الصراع - الحقيقيين - على الجلوس للتفاوض، وتغليب مصلحة الوطن على المصالح الشخصية، والبحث عن حلول جذرية لإشكالية انتشار السلاح والجماعات المسلحة، ونودّ هنا التذكير بمقولة الزعيم بشير السعادي عندما خسر الانتخابات العام 1952م، نتيجة لحالات التزوير، حيث طلب منه بعض رفاقه عدم الركون لنتائج الانتخابات - المزورة - فقال كلمته المشهورة "خسرنا السلطة، وكسبنا وطن".

- الحاجة إلى وجود تشريعات تدعو وتعزّز المصالحة الوطنية.

- الحاجة لتفعيل دور وسائط التنشئة الاجتماعية في تعزيز وحدة النسيج الاجتماعي، فمثلاً:

- 1- الأسرة من خلال قيامها بوظيفتها التربوية في توعية أبنائها على العمل بقيم التسامح وثقافة الحوار، واحترام الآخرين وغيرها من القيم بحيث يتم تجسيدها سلوكاً وممارسة في حياتهم.
- 2- وكذلك فإن المؤسسات التعليمية على مختلف مستوياتها لها دور في تعزيز قيم المصالحة الوطنية من خلال دورها في العمل على تنظيم دورات توعية للتلاميذ والطلبة وأولياء الأمور حول أهمية المصالحة الوطنية، ودورها في تجسير الهوة بين القبائل والمناطق المتنازعة في المجتمع الليبي، والعمل على نشر ثقافة التسامح والعتف ونبذ العنف، وتأكيد وحدة النسيج الاجتماعي، وذلك بتأصيلها وتضمينها في المناهج الدراسية لمختلف المستويات التعليمية.

3- كما يمكن أن تقوم الجامعات الليبية بتدريس مقرر المجتمع الليبي، والذي يتضمن موضوعات التسامح، ووحدة النسيج الاجتماعي، واعتبارها من ضمن المقررات الإجبارية التي يتوجب على الطلبة دراستها.

4- وبالنسبة للمساجد فإنها تضطلع بدور مهم في تعزيز قيم التسامح والمصالحة بين أبناء المجتمع باعتبارها إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وللمسجد دور توجيهي وإرشادي للأفراد، ويجب أن يستمد دوره من الفهم الصحيح لبعض الآيات القرآنية والأحاديث التي تدعو إلى نبذ العنف ونشر قيم التسامح.

5- أما فيما يتعلق بوسائل الإعلام سواء كانت المرئية، أو المقروءة، أو المسموعة، وأيضاً منصات التواصل الاجتماعي، فإن لها دور كبير في توعية الأسر والمؤسسات بأهمية المصالحة المجتمعية، ووحدة النسيج الاجتماعي من خلال تبني الخطاب الإعلامي القائم على تعزيز قيم التصالح والتعايش السلمي بين مختلف أبناء المجتمع الليبي.

• أهمية إقحام المرأة والشباب في برامج وأنشطة المصالحة الوطنية.

بعد ذلك تأتي المسارات المقترحة لدعم جهود مجالس المصالحة نحو تعزيز وحدة النسيج الاجتماعي، وهي:

♦ قيام الجهة التشريعية في البلاد بتأسيس - كيان - هيئة وطنية تُعنى بالمصالحة الوطنية وتعزيز وحدة النسيج الاجتماعي، تكون من مهامه العمل على إحداث مصالحة مجتمعية حقيقية بين الليبيين، وعدم ترك المسؤولية - المهمة والخطيرة - إلى مؤسسات ذات - طابع تطوعي - كمؤسسات المجتمع المدني أو مجموعة من الأفراد - الخيبرين - يفتقدون لأية إمكانات أو قدرات لتنفيذ ما يتم إنجازه.

♦ الحاجة إلى عقد مؤتمر وطني دوري لمجالس المصالحة في ليبيا بإشراف الهيئة العليا للمصالحة الوطنية للقيام بعمليات التقييم الذاتي للتجربة الليبية، والسعي إلى تشبيك جهود المصالحة، نحو تبني رؤية وطنية جديدة للمصالحة الوطنية.

الخاتمة

إن مجالس المصالحة الوطنية في ليبيا قامت بدور مهم في حماية وتعزيز وحدة النسيج الاجتماعي في ليبيا، وهذا ما دفع جُل الحكومات ما بعد 2011م، إلى أن تلجأ تارةً، وتدعو تارةً أخرى مجالس المصالحة إلى ضرورة القيام بمهام فض النزاعات، والصراعات التي تعجز الحكومة عن حلها، بل ووصل الأمر ببعض الحكومات إلى تحميل هذه المجالس أكثر من قدراتها وإمكاناتها مما جعلها تعجز عن الاستيفاء بما تمّ الاتفاق عليه مع الأطراف المتنازعة، فخلال أحداث 27 أغسطس 2018م بطرابلس حدثنا أحد مسؤولي المصالحة من مدينة الزاوية (جمال الزاوي، مقابلة عن طريق الهاتف، بتاريخ: 2018/9/4م)، بأنهم عندما دخلوا إلى العاصمة لم يجدوا أيّ وزير في حكومة الوفاق الوطني، ونعتقد بأن هذه الواقعة ليست بحاجة إلى تعليق!! إن هذا الواقع المسكوت عنه كشفته تلك الأحداث الدامية، وبيّنت مدى الحاجة لوجود تلك المجالس - الشبكات- في مثل تلك الحالات التي تختفي فيها الحكومة وتعجز عن الظهور وممارسة وظائفها اتجاه المجتمع، خاصةً فيما يتعلق بحماية والدفاع عن وحدة النسيج الاجتماعي.

وعمومًا فإن هذا البحث يوصي بعدد من التوصيات أهمها:

- الحاجة إلى وجود إرادة سياسية حقيقية لدعم مبادرات مجالس المصالحة الوطنية.
- أهمية فتح حوار بين القبائل والمناطق المتخاصمة بغية تقليل النزعات والشكوك فيما بينها.
- الحاجة إلى قيادات تتمتع بالإحساس بالوطنية الجامعة والقادرة على تجاوز المصالح الآنية والمحدودة.
- البحث عن حلول جذرية لإشكالية انتشار السلاح والجماعات المسلحة.
- الحاجة إلى وجود تشريعات تعزّز بيئة المصالحة الوطنية.
- تفعيل دور وسائط التنشئة الاجتماعية في تعزيز وحدة النسيج الاجتماعي.

قائمة المراجع:

1. بيان مؤتمر الدوحة للمصالحة بتاريخ 3 مايو 2016م
2. بيان ملتقى نالتوت للمصالحة بتاريخ 27 سبتمبر 2016م .
3. بيان من النساء المشاركات في اجتماع حوار أولاد سليمان والقذافي في طرابلس، بتاريخ 7-8 نوفمبر 2017م.
4. نص اتفاق ميثاق شرف بين مدن الزنتان، وترونة، ومصراتة، بتاريخ 13 مايو 2018م .
5. نص الاتفاق بين الزنتان والمشاشية والقنطرار، 2016م، بمدينة الأصابعة، الجبل الغربي .
6. نص اتفاق المصالحة بين الزنتان والزواية، بتاريخ 18 أبريل 2018م .
7. نص اتفاق المصالحة بين الزنتان ومصراتة، بتاريخ 28 مارس 2018م .
8. إيتوري روسي (1991)، ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911م، ترجمة خليفة التليسي، (ط2)، الدار العربية للكتاب .
9. الطاهر الزاوي (2004)، جهاد الأبطال، (ط4)، دار المدار الإسلامي، بيروت لبنان .
10. رودلفو ميكاكي (ب.ت)، طرابلس الغرب تحت الحكم القرمانلي، ترجمة: طه فوزي، دار الفرجاني- ليبيا .
11. محمود أحمد أبوصوة (2012)، جدلية المجال والهوية- مدخل لتاريخ ليبيا العام-، (ط1)، دار الزواد، طرابلس- ليبيا .
12. حسين سالم مرجين (2018)، الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في ليبيا بين أزمة الدولة والانشقاقات المجتمعية في مجلة بحوث، ع (12)، مركز لندن للبحوث والدراسات والاستشارات، لندن.
13. شاهيناز بن ملوكة (2013)، التمثلات الاجتماعية من الأبعاد النظرية إلى نظرية النواة المركزية. مجلة الحوار الثقافي، م(2)، ع(2)، كلية العلوم الاجتماعية جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم- الجزائر .

14. صلاح الدين لعريني (2014)، مفهوم الهاييتوس عند بيير بورديو، مجلة العلوم الاجتماعية، م(3)، ع (9)،